



Unicons

يونيكونز للاستشارات المحدودة

سلسلة ورش عمل للتوافق حول برنامج للاصلاح الاقتصادي في السودان

ورشة عمل رقم (4)

مستقبل التعليم في السودان

مقدمة:-

نظمت شركة يونيكونز للاستشارات بالتعاون مع المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً ورشة عمل بعنوان مستقبل التعليم في السودان وذلك ضمن سلسلة ورش العمل التي تهدف للتوافق حول برنامج للاصلاح الاقتصادي يتم تطبيقه اذا ما تحقق الاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في السودان وذلك يوم السبت الموافق 30 مايو 2015م، بقاعة الصداقة بالخرطوم.

شارك في الورشة حوالي ثلاثين من المختصين في مجال التعليم العام والتعليم العالي واقتصاديات التعليم، وترأس الورشة البروفيسر عبد الملك محمد عبد الرحمن وضم الحضور عدد من التربويين وقدمي الاساتذة وعدد من المسؤولين الحكوميين وصناع القرار بوزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي إضافة الى مجموعة من البرلمانيين والأكاديميين من كليات التربية وممثلي عدد من التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وقد قدم بروفييسور محمد الامين احمد التوم ورقة بعنوان مستقبل التعليم في السودان تمت مناقشتها من قبل المشاركين.

الافتتاحية:-

أ. عابدة المهدي (مدير شركة يونيكونز للاستشارات):

تعتبر قضية اصلاح نظام التعليم من اهم القضايا الراهنة في السودان وقد اكد المشاركون في جميع ورش العمل التي نظمتها شركة يونيكونز بهدف التوافق حول برنامج اصلاح اقتصادي شامل على ضرورة البدء باصلاح نظام التعليم اولا لتأثيره الكبير على جميع نواحي الحياة ولاهميته لنجاح اية اصلاحات اقتصادية يمكن تطبيقها في السودان. لذا يجيء تنظيم هذه الورشة لمناقشة مستقبل التعليم في السودان وكيفية اصلاح نظام التعليم الحالي ليخدم اهداف التنمية المستدامة والرفاه الاقتصادي في السودان.

مستقبل التعليم في السودان

بروفيسور. محمد الامين أحمد التوم

يمكن تلخيص ما جاء في الورقة في النقاط الآتية:

- أهمية التعليم: يعتبر التعليم وسيلة مهمة لتحقيق السلام ولارساء نظام حكم يناسب التنوع والتعدد في السودان ولبناء رأس المال البشري اللازم للتنمية والرفاهية المنشودة في السودان منذ الاستقلال.

فالأبحاث تشير الى ان ثراء اي بلد يرتبط ايجابا بالانفاق على التعليم، وقد دعا تقرير منظمة اليونسكو الدولية عن التعليم للقرن الواحد والعشرين الى ان كل فرد يجب ان يُعد لاغتنام فرص التعلم مدى الحياة لتوسيع معارفه ومهاراته للتكيف مع عالم متغير وذلك عبر التعليم الجيد الذي لا يهمل اي جانب من امكانيات الفرد مثل الذاكرة والمنطق والحس الجمالي وقدرات التواصل.

● **الوضع الراهن للتعليم في السودان:** برغم ضعف قواعد البيانات خاصة بيانات التعليم في السودان يمكن القول بأن التعليم في السودان بشقيه العام والعالي يعاني من خلل كبير يتمثل في محدودية فرص التعليم وعدم العدالة في توزيعها وتدني جودة التعليم وعدم التوازن بين التعليم الاكاديمي والفني الأمر الذي يدعو الى الإصلاح الجذري لنظام التعليم في السودان.

يمثل التنوع اللغوي تحدياً للنظام التعليمي في السودان، كما ان نسبة عالية من سكان السودان هم من فئة صغار السن وينمو عددهم بمعدل عال مما يعني تزايد الطلب على التعليم في السودان باستمرار وبشكل كبير، وحسب تقرير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الامم المتحدة الانمائي فان السودان يقع ضمن الدول ذات مؤشر التنمية البشرية المنخفض وهو مرتبط بالتعليم. أيضا تزايد الانفاق على الامن والدفاع قلل من الانفاق على الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم.

تشير الارقام الى انه في عام 2010 كان 50,1% من الاطفال في سن الخامسة خارج المدرسة، وان 77% ممن هم خارج المدرسة من الاسر الاكثر فقرا، ايضا كانت نسبة الاستيعاب في التعليم قبل المدرسي في السودان 36.9% عام 2012/2011م ووصلت في بعض الولايات الى 20.1%. أما في مرحلة الاساس فبلغت نسبة الاطفال خارج المدرسة 47.1% وفي بعض الولايات بلغت 58.1%. وحال التعليم الثانوي ليس بافضل من التعليم الاساسي وقبل المدرسي، كذلك كان الاستيعاب في التعليم الفني ضعيفا لا يتجاوز 3% من اجمالي طلاب المرحلة الثانوية.

ليست هنالك احصاءات حول جودة التعليم في السودان الا ان البحث قدم العديد من الشواهد مثل نسب المعلمين المدربين، واسلوب التدريس التقليدي، وثقافة العمل للنجاح في الامتحانات، وتدهور البيئة المدرسية وعدم توفر المعامل، كل ذلك يشير بقوة إلى تدني الجودة.

أما التعليم العالي فقد شهد توسعاً أدى الى زيادة كبيرة في عدد المؤسسات والطلاب الملتحقين بها، لكنها لم تنجح في ايجاد التنوع المطلوب وتركزت في الخرطوم وقد تشابهت مؤسسات التعليم العالي التي نشأت مؤخرًا في أهدافها ومهامها وهيكلها ومجالات المعرفة التي تخصصت فيها وظلت لغة التدريس هي العربية وغابت الحرية الاكاديمية بفعل التدخل السياسي للحكومة في عمل الجامعات. أيضا يعد توزيع فرص القبول لمؤسسات التعليم العالي غير قائم على الاداء الاكاديمي فقط ومتميز ضد الفقراء بفعل تطبيق سياسة القبول الخاص، وقبول ابناء العاملين بالتعليم العالي وابداء الشهداء والمجاهدين وابداء الولايات المتأثرة بالحرب بمؤسسات التعليم العالي على أسس تفضيلية بمنحهم فرص خاصة. فسياسة القبول الحالية لا تعتمد على الاداء الاكاديمي فقط كأساس وحيد للقبول بل هنالك معايير اخرى للقبول، اضافة الى استنواذ ابناء الاغنياء خاصة من ولاية الخرطوم والجزيرة على افضل فرص التعليم بسبب انتشار الدروس الخصوصية التي لا يحصل عليها الا ابناء الاغنياء. هذا بجانب ضعف التمويل المخصص للتعليم العالي والبحث العلمي وضعف تأهيل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية.

- النظام التعليمي المطلوب لسودان المستقبل:
قدمت الورقة رؤية لمستقبل أفضل للتعليم في السودان تلتخص في:

التعليم العام:-

- يجب ان لا يكون الهدف من التعليم هو التحكم في الفكر وتشجيع ايدولوجيا معينة، بل مساعدة الآخرين على التعلم بانفسهم، فالمتعلم هو الذي ينجز في سياق التعليم، وعليه ان يحدد كيفية استخدام ما تعلمه. ان جزءا اساسيا من هذا النوع من التعليم يعزز الدافع لتحدي السلطة، والتفكير النقدي، وايجاد بدائل لنماذج مطروقة بالية. عليه يجب تبني اهداف التعليم الواردة في المادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل العالمية القاضية بتنمية قدرات الطفل ومواهبه واحترامه لحقوق الانسان واحترام ذويه وثقافته ووطنه والبيئة.
- في ظل نظام فيدرالي به اقاليم متنوعة يجب فك احتكار الدولة للتعليم والغاء فكرة المنهج القومي وان ينظم التعليم بطريقة تضمن خصوصية كل اقليم ومشاركة كل اصحاب المصلحة في سياسات التعليم في كل اقليم؛ فيجب ان يكون هنالك مجلس قومي للتعليم، ومجلس اقليمي وآخر محلي. المجلس القومي يختص بتصميم سياسات التعليم لكل السودان فيما يخص السلم التعليمي، المعارف والمهارات المطلوبة، معايير الاداء، توفير التمويل لتحقيق مجانية التعليم، ومتابعة وتقييم النظام التعليمي والإشراف على الشهادة الثانوية. والمجلس الاقليمي يختص بتصميم المناهج واختيار لغة التدريس وتوزيع التمويل على المراحل المختلفة، هذا اضافة لوضع شروط الخدمة والإشراف على تأهيل المعلمين، وعلى شهادة الاساس.
- أما المجلس المحلي فيختص ببناء المدارس وتوفير البنيات الاساسية والمواد التعليمية ووضع ميزانية الانشطة غير الصفية وتعيين مديري المدارس والمعلمين.
- المنهج المتفق عليه في كل الاقاليم يجب ان يشمل المواد الاساسية المتمثلة في: اللغة العربية، اللغة الانجليزية، الفنون، الرياضيات، العلوم، الاقتصاد، التاريخ، الجغرافيا، الحكومة والتربية الوطنية.
- السعي لرفع نسبة الانفاق على التعليم لتبلغ 8% من الناتج المحلي الاجمالي.

التعليم العالي:-

- الهدف من التعليم العالي يجب ان يكون انشاء مجتمع ديمقراطي يسوده السلام ويحفظ التنوع وتتوفر فيه احتياجات الفقراء.
- وضع مواصفات للجامعة تتضمن ان تكون متعددة الاغراض وان لا يقل عدد الطلاب عن 4000 طالب بالجامعة، 400 طالب في كل مجال من المجالات الخمس الرئيسية (العلوم الانسانية، العلوم الاجتماعية، الادارة والاقتصاد، العلوم الطبيعية والرياضية، والهندسة والتقنية)، كذلك يجب ان يكون 25 % علي الاقل من اعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه، وان ينشر كل منهم بحثا عالميا واحدا كل خمس سنوات.

- تأسيس 5 انواع من المؤسسات؛ (1) جامعات بحثية بمستوى عالمي، ذات برامج جامعية شاملة، وبرامج دراسات عليا شاملة، وقدرات بحثية عالية. ويقترح ترقية جامعة الخرطوم لتكون بهذه المواصفات (2) جامعات بها برامج جامعية تتصف بالجودة ودراسات عليا متخصصة – ماجستير ودكتوراه منتقاة، وتركيز على مجالات بحوث مختارة. (3) مؤسسات تركز على الدرجة دون الجامعية وبرامج العمل وبحوث تطبيقية (كليات مجتمع فنية)، (4) معهد للتعليم عن بعد. (5) تعليم غير حكومي.
- تخفيض عدد مؤسسات التعليم العالي الحالية عبر الدمج والتحويل إلى مؤسسة ذات طبيعة أخرى.
- يلزم تمتع الجامعات بالإستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية.
- إلغاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتبعيتهما إلى وزارة التربية والتعليم.

النقاش:-

ان الوضع الكارثي للتعليم في السودان متفق عليه، فالعديد من المشاركين في الورشة ذكروا أنه:

- فيما يخص اهداف التعليم يعتقد البعض أن ما يحدث من تدهور في التعليم حاليا هو عمل مخطط لان المتعلم خطر على الحكام ولا توجد دولة في السودان منذ ما قبل الاستقلال، وانما توجد حكومات حاولت توجيه التعليم لخدمة استمراريتها كما ان تبني النظام التعليمي لتوجهات ايدولوجية قد اضرت بالتعليم كثيرا ويطالب هؤلاء بضرورة ابعاد الايدولوجيا السياسية من توجيه التعليم. بينما يرى اخرون ان اهداف التعليم يجب ان يدخل فيها العامل السياسي حيث ان الهدف من التعليم العام يجب ان يكون لاعداد مواطن سوداني بدلا من استهداف تغيير طريقة التفكير وان التعليم الذي لا يوظف لحل مشكلات الدولة لا يصبح مفيدا.
- كذلك ذهب فريق اخر الى ان نموذج التنمية الذي تتبعه الدولة هو الذي يحدد طبيعة النظام التعليمي، فالنظام التعليمي يصمم وفقا لما نخطط له من شخصية في المستقبل ويرى هؤلاء ضرورة صياغة نظام تعليمي متنسق مع نمط التنمية المرغوب.
- نادى المشاركون في الورشة بضرورة ادراج اهداف التعليم في الدستور، والاستفادة من التجارب العالمية في تحديد الغرض من التعليم، ايضا تلاحظ افتقار مناهج التعليم في السودان للمادة الخاصة بالتسامح والاعتراف بالآخر.

التعليم العام:-

- التدريب الذي يتلقاه المعلمون ضعيف؛ فالمهارات الخاصة بالتدريس كانت تقدم في بخت الرضا للاساتذة لفترة كافية، لكن الان اصبح التدريب العملي في كليات التربية عبارة عن شهر واحد فقط وهو غير كاف وهنالك نسبة كبيرة من غير المدربين يمارسون مهنة التدريس، أضف الى ذلك **الوضع الاقتصادي المتردي للمعلم**، حيث تحول التعليم الى مهنة طاردة وتناقصت اعداد المعلمين بصورة كبيرة مما جعل المدارس تعاني نقصا حادا.

- بسبب الاوضاع الاقتصادية اضطر الاساتذة للعمل في اكثر من مدرسة لكسب لقمة العيش مما أثر على ادائهم سلبيًا. والمعلم نفسه الآن لا ينظر اليه كقدوة بسبب تدهور اوضاع المعلمين واعتمادهم على ما يدفعه التلميذ، كذلك فقدت مكانة المدرّس في المجتمع بشكل عام. والمعلمون هجروا التعليم الحكومي بإعداد مقدّرة. هنا اتفق المشاركون على ضرورة تحسين اوضاع المعلمين المالية وتدريبهم بشكل افضل؛ لكن اعادة تجربة بخت الرضا لا يمكن ان تتم بسهولة حيث ان هنالك اعداد كبيرة من المعلمين حاليًا يحتاجون لتدريب، كما ان تحسين الاوضاع الاقتصادية يحتاج لموارد مالية لا تتوفر في ظل الاوضاع الراهنة.
- وضع المناهج كان يتم في السابق من قبل الخبراء ويناقش ويجرب لفترة من الوقت ويتم تقييمه، وبعد ذلك يُعمم، لكن الان المناهج تعج بالاطعاء، فمن الواضح ان المناهج الحالية تشير الى انها صممت لتعليم المسلمين فقط ولا تراعي وجود ديانات اخرى في السودان، بالرغم من ان هنالك جهة مسيحية تقدمت بطلب لاقامة مؤسسة للتعليم المسيحي ووافقت الدولة عليها. فالمناهج الحالية لا تخلق انسان متوازن يمكن ان يتعايش مع كل الظروف ويخدم الوطن، ولا تراعي الجوانب المختلفة لحياة كل القوميات في السودان.
- هنالك خلاف حول كيفية معالجة الخلل في المناهج، فبالرغم من ان الجميع متفقون على ضعفها، البعض ينادي بما جاء في الورقة عن ضرورة الغاء المنهج القومي واستبداله بمناهج خاصة بكل اقليم لتراعي خصوصيته، بينما هنالك من ينادي بضرورة تطبيق منهج قومي متفق عليه؛ هؤلاء يرون ان فكرة المنهج القومي هي تحديد الامور المشتركة ويترك التفاصيل للاقاليم وان القومية لا تنفي الخصوصية، وان المنهج القومي يعزز الوحدة الوطنية، ويشير انصار هذا الراي الى تجربة باكستان الدولة المقسمة الى خمس قوميات، حيث هنالك منهج قومي لكن به 20% من المحتوى متروك لتحده القومية. أيضا يرون ان وضع المناهج عملية فنية متخصصة لا يمكن ان تترك لمجالس محلية واقليمية غير متخصصة بل تترك لخبراء التعليم، ايضا المشاركة موجودة حاليا وقد كان التعليم العالي ينظم عن طريق المجلس القومي الذي تم تحويله لوزارة بسبب الطموح في عضوية مجلس الوزراء والمخصصات، كذلك المشاركة موجودة عبر المجالس التربوية التي جاءت بدلا عن مجالس الاباء التي كانت تقوم فقط بالتبرع للمدرسة وديمقراطية التعليم عند هؤلاء تعني توفير فرصه للفقراء. كذلك يدللون على اهمية المنهج القومي بفشل محاولات التعليم باللغات المحلية في جنوب السودان، ويؤكد هؤلاء على اهمية المدارس القومية والعودة لنظام الداخليات وتنقلات المعلمين حيث يلتقي الطلاب من كل انحاء السودان مما يقوي ارتباطهم ببعضهم وصلات الاقاليم ببعضها ويوسع فهمهم للسودان مما يحفظ الوحدة الوطنية.
- لكن المطالبون بالغاء المنهج القومي يرون ان المطالبة بالغاء الخصوصية عبر منهج قومي موحد عملية خطيرة قد تقود الى تنامي النزعات القبلية والجهوية، بالرغم من عدم صحة التوجهات الجهوية التي تنادي بالخصوصية، ويرون اهمية المشاركة القومية الواسعة في وضع سياسات التعليم في السودان، أيضا يعتقدون انه يمكن الاحتفاظ بالمنهج القومي في العلوم الاساسية التي ليست فيها جوانب خاصة، ويعتقد هؤلاء ان المتخصصين قد يتبعون هوى السلطان مما يشكك في مصداقية المنهج المصمم من قبلهم. يدلل هؤلاء على اهمية تطبيق منهج لكل اقليم بصعوبة توصيل

الرسالة التعليمية باللغة العربية في بعض الأقاليم مثل شرق السودان، وضرورة توفير داخلات لابناء الرحل في كردفان وغرب السودان.

● البيئة المدرسية الآن اصبحت طاردة وليست هنالك مناشط رياضية ومكتبات لذا برزت الظواهر السالبة وكثرت المشاكل السلوكية؛ وقد كانت في السابق بيئة جاذبة. الان المنزل يعتبر مفضل للاطفال مع توفر الانترنت والتلفزيون وغيرها. لذلك اتفق الجميع على ضرورة الاهتمام بالبيئة المدرسية واحياء المناشط الرياضية والثقافية والاجتماعية وتوفير المكتبات.

● من القضايا الهامة التي تناولها المشاركون في الورشة دور الدولة في التعليم، فمقدم الورق طالب بانهاء احتكار الدولة للتعليم، وفي ذات الوقت بضرورة زيادة انفاق الدولة على التعليم الأمر الذي يرى فيه البعض تناقضا واضحا؛ فاحتكار ومركزية وهيمنة الدولة مفاهيم لا بد من التمييز بينها وهنالك اساسيات للحكم يجب ان يتفق عليها اولا قبل الخوض في تحديد دور الدولة او الحكومة.

● هنالك من اشار الى ان هنالك حوال 3 ألف مدرسة خاصة وتعليم انجليزي في السودان (في عام 2012م)، واصحاب هذه المدارس هم مستثمرون ليس لهم علاقة بالتعليم. والتعليم الان طبقي واصبح التعليم الخاص تجارة لا تهتم باسبغ متطلبات العملية التعليمية وانما تركز على الربح فقط. أما المدرسة الحكومية فقد اصبح ليس لها دور، والمحليات حولت المدارس الى مصادر ايرادات عبر جبايات الرسوم حتى الامتحانات تتم طباعتها خارج المدرسة ويدفع الطلاب تكلفة طباعتها. ولذلك فان دور الدولة مهم لضبط التعليم الخاص من ناحية ورفع مستوي الانفاق علي المدارس الحكومية التي تعني بتعليم الفقراء من ناحية اخرى.

● من المشكلات التي يواجهها التعليم العام في السودان حاليا وجود التلاميذ منذ السنة الاولى وحتى السنة الثامنة في مكان واحد، هذا خلل لا بد من معالجته ومن فك الارتباط في التعليم الاساسي الذي به 8 سنوات، كذلك يعتقد البعض ان التعليم العام يتجاهل ميول وقدرات الطلاب لانه يصر على التعليم الاكاديمي، لكن يعتبر هذا الأمر معقد جدا حيث لا يمكن تحديد متى يمكن التعرف على ميول وقدرات الاطفال بشكل عام.

● تتلخص اهم التوصيات في الرجوع للسلم التعليمي السابق (6-3-3) والرجوع لمعهد بخت الرضا لتطوير المناهج، والغاء كليات التربية بشكلها الحالي، لكن هنالك من ينادي بضرورة التغيير المرحل وان البرنامج الاصلاحى المقترح للتعليم يجب ان لا يكون تغييرا جذريا بسبب ان الوضع الراهن قد عمق الارتباط بايدولوجية الحكومة مما يستوجب تغييرا مرحليا في الوقت الراهن وبسبب التوسع الكبير في التعليم وزيادة اعداد المعلمين.

التعليم الفني:-

● ناقش المشاركون مسألة التعليم الفني، حيث اتفق غالبيتهم على ضعف الاهتمام بالتعليم الفني، ووضحوا ان التعليم الفني قد تدهور بسبب نمط التنمية الذي لا يستوعب الفنيين، وبسبب ثقافة المجتمع التي لا تقدر العمل اليدوي، وقد دعا هؤلاء الى انه يجب ان يكون هنالك تحفيز وعدم تمييز مالي بين خريجي المعاهد الفنية والاكاديمين، كما يجب ان يكون هنالك رفع للوعي باهمية التعليم الفني وتغيير ثقافة المجتمع التي تنبذ العمل اليدوي. لكن هنالك من لا يوافق على اهمية وجود

توازن بين التعليم الفني والاكاديمي، بل يرون ان النظام الاقتصادي نفسه قادر على الموازنة من خلال آلية الاجور، حيث ستزيد اجور الفنيين المهرة كلما كانت هنالك حاجة اليهم مما يحفز المزيد من الطلاب للاتجاه نحو التعليم الفني.

- أشار البعض الى ضرورة التفريق بين التعليم الاهلي والتعليم النظامي، وعدم التركيز على التعليم النظامي فقط بل لا بد من التطرق للتعليم غير الرسمي والاهتمام به.

التعليم العالي:-

- ناقش المشاركون الوضع الراهن للتعليم العالي وذكروا انه اتجه إتجاهاً كميّاً من بداية التسعينات وتوسع بشكل كبير. دعا مقدم الورقة لدمج وتحويل مؤسسات التعليم العالي الحالية مما يعني الحد من التوسع والالتزام بالتجويد، فالتركيز يجب ان يكون على التجويد في التعليم العالي بدلا من التوسع، لكن هنالك من يعتقد ان التوسع لا يعني تدهور المستويات دائما، فهنالك من نجح في التوسع والتجويد معا.
- من اسباب تدهور التعليم العالي في السودان التحول للتدريس باللغة العربية وتدهور اللغة العربية نفسها بفعل التغيير في طريقة التدريس، والمواد الاضافية الكثيرة التي تدرس على حساب المواد الأساسية. وان الجامعات اصبحت تستقبل طلاباً غير مؤهلين من التعليم العام وتمول من الرسوم الدراسية واصبح دخول بعض الطلاب للجامعات يعتمد على المقدره المالية وليس على الجدارة حيث ان النجاح في التعليم العام يتأثر كثيرا بتوفر الدروس الخصوصية وسياسات القبول الان قد قلت من الالتزام بالمعايير العلمية للقبول المتمثلة في الجدارة والاداء الاكاديمي وفتحت المجال لمعايير اخرى.
- أيضا من اسباب التدهور تسييس المجالس العلمية بالجامعات والغش والعنف الطلابي في الجامعات، والخلل الكبير في شروط الترقى لأعضاء هيئة التدريس ومنح الدرجات العليا بصورة كبيرة دون الالتزام بالمتطلبات الاساسية لمنح الدرجات، هذا بالإضافة الى ضعف التأهيل. اقترح بعض المشاركين ضرورة مركزية الترقيات للمراتب الأكاديمية في الجامعات السودانية وتقييم الدراسات العليا، لكن جامعة الخرطوم قد رفضت ذلك ولا يرى البعض اهمية لذلك الامر، ففي كل العالم الجامعات مستقلة وتتفاوت مقدرات وتأهيل اعضاء هيئة التدريس العاملين بها. فبمقارنة عدد خريجي الدراسات العليا بالجامعات والبحوث المنشورة من كل جامعة يظهر بوضوح ان اكثر الجامعات منحا للدرجات العلمية العليا هي اقلها نشرًا للبحوث العلمية مما يؤكد الخلل الكبير في منح الدرجات العليا. لذا لا بد من العودة لنظام الابتعاث الخارجي لاعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية.
- من العوائق التي ناقشتها الورشة مسألة نقص التمويل؛ فالبعض يرى ان جودة التعليم تحتاج لمدخلات، والسودان اقل دولة دعماً للتعليم، ويعتقد هؤلاء انه لا بد من اصلاح النظام الفدرالي لتعديل التخصيص للتعليم في الولايات المختلفة وفرض ضريبة مخصصة للتعليم العالي والاستفادة من فرص العون الاجنبي. لكن هنالك من يرى ان ادارة الموارد المالية هي الأهم، وليس نقص الموارد هو المشكلة.

- هنالك ضرورة لتحديد تكلفة التعليم بصورة علمية دقيقة تعكس التكلفة الحقيقية، التي يتم على ضوءها تحديد احتياجات التعليم وحجم مساهمة الدولة

التوصيات:-

توصيات عامة:

- 1- تحديد اهداف التعليم المتسقة مع الشخصية السودانية المرغوب في بنائها ونمط التنمية المستهدف في البلاد وادراجها في الدستور عبر المشاركة القومية الواسعة في وضع سياسات التعليم في السودان.
- 2- لا بد من الربط بين الاصلاح الاقتصادي واصلاح التعليم بصفة خاصة والتنمية البشرية بصفة عامة بما في ذلك مكافحة الامية.
- 3- الاستفادة من التجارب العالمية في اصلاح الانظمة التعليمية لاصلاح النظام التعليمي في السودان.
- 4- اعداد دراسة لتحديد تكلفة التعليم التي يتم على ضوءها تحديد احتياجات التعليم المالية وكيفية التزام الدولة بتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق اهداف الالفية في التعليم العام وتوسيع التعليم مع ضمان جودته.
- 5- السعي لزيادة الانفاق العام على التعليم وصولاً لتخصيص 8% من الناتج المحلي الاجمالي او 20% من الانفاق الحكومي للسودان على التعليم.
- 6- الاستفادة من فرص العون الخارجي للتعليم.
- 7- انشاء مجلس قومي للتعليم ومجالس اقليمية ومجالس محلية لتوسيع المشاركة الديمقراطية الفعلية في صياغة السياسات التربوية وإدارة نظام التعليم.
- 8- تحسين الوضع المادي للمعلمين في التعليم العام والعالى.
- 9- اصلاح النظام الفدرالي بتقسيم السودان الى خمس اقاليم.
- 10- تحسين ادارة المال العام.
- 11- لا بد من الاهتمام بالتعليم غير الرسمي والتعليم الديني.

توصيات خاصة بالتعليم العام:

- 12- ضرورة تعميم التعليم قبل المدرسي.
- 13- العودة لنظام المدارس القومية والداخلية خاصة في الاقاليم واريافها وبوجه اخص في مناطق الرحل.
- 14- اصلاح المناهج واعادة المناشط اللا صفية وتدريب المعلم وتزويد المدارس بالمكتبات والمعامل.
- 15- تقوية اللغتين العربية والانجليزية.
- 16- الإهتمام بالتعليم الفني والتوسع فيه حتى يكون متوازناً مع نظيره الأكاديمي.

17- التركيز على التوسع والتجويد في التعليم العام.

توصيات خاصة بالتعليم العالي:

- 18- الاعتماد على الاداء الاكاديمي فقط في القبول للتعليم العالي.
- 19- تكليف فريق من المختصين لاعداد استراتيجية لتحويل جامعة الخرطوم الى جامعة من النوع الاول.
- 20- الدراسات العليا يجب ان تحصر في الجامعات المؤهلة لتقديم برامجها وان يتم التأكد من جودتها.
- 21- العودة للابتعاث الخارجي لتأهيل اعضاء هيئة التدريس بالجامعات والاستفادة من المنح الخارجية واعادة نظام الممتحن الخارجي من الجامعات العريقة.
- 22- تطبيق معايير الجودة في التعليم العالي.
- 23- تخفيض عدد مؤسسات التعليم العالي الحالية عبر الدمج والتحويل إلى مؤسسة ذات طبيعة أخرى.
- 24- يلزم تمتع الجامعات بالإستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية.
- 25- الإلتزام بالحد الأدنى لمستوى الإنفاق على البحوث والتطوير هو 1 % من الناتج المحلي الإجمالي.